أنطوان شلحت *

حرب لبنان ١٩٨٢: عن أبرز مخلفاتها ودور العسكر في إسرائيل

توطئة

صادفت العام الفائت (٢٠٢٢) ذكرى مرور أربعين عاماً على الحرب التي أطلقت عليها إسرائيل اسم "حرب سلامة الجليل" وجرى شنها في العام ١٩٨٢، وتحوّلت بعد العام ٢٠٠٦ لتصبح "حرب لبنان الأولى" (في العام ٢٠٠٦ اندلعت حرب بين إسرائيل ولبنان أطلق عليها إسرائيلياً اسم "حرب لبنان الثانية"). ومثلما يُشار في الدراسات التاريخية، فإن الحروب الجديدة تجعل سابقاتها قديمة، ولعلّ المثال الأبرز الذي يُستعان به في هذا الشأن هو الحرب العالمية الثانية التي حوّلت سابقتها إلى الحرب العالمية الأولى، بعد أن سُميّت بـ "الحرب العظمى" ردحاً من الوقت.

وعلى الرغم من مرور كل هذه الأعوام، ونشر كتب عدّة حول تلك الحرب الإسرائيلية في لبنان، فما زالت هناك معلومات جديدة تتعلق بها يُتاح لها إمكان النشر الآن ولا سيما من أرشيفات الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية، علماً بأنه لم يكن في مقدور المؤرخين البحث والتقصّي بشكلٍ شبه حرّ في هذه الأرشيفات سوى بعد مرور عشرين عاماً على الحرب.

وبحسب دراسة نُشرت في مجلة "معراخوت"، الصادرة عن منشورات الجيش الإسرائيلي، في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتلك الحرب، بعنوان "إعادة كتابة التاريخ" بقلم المؤرخ العسكري يسرائيل بن دور (٢٠١٢/١٠/٢١)، كان الدافع الأهم لها هو تدخّل إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ عقب انهيار الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الحُكم على أساس مفتاح طائفي، بالإضافة إلى دافع تدمير

* باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. وهو مدير وحدة "المشهد الإسرائيلي" ووحدة الترجمة في "مدار".

الوجـود الفلسـطيني المُسـلّح في ذلـك البلـد.

لا بُـدّ مـن القـول إن أكثـر مـا يتـم الالتفـات إليـه وربمـا يتصـدّر الجـدل في شـأن حـرب لبنـان ١٩٨٢ هـو دور العسـكر في إسرائيـل، لا سـيما في إبـان الحـروب أو العمليـات العسـكرية، في التأثـير عـلى قـرارات الحكومـات المنتخبـة، وهـو مـا سـنتطرق إليـه أكثـر شيء في هـذه المقالـة مـن خـلال القـراءة في الوقائـع.

كمـا سـنتوقف عنـد أبـرز مخلفـات هـذه الحـرب، وهـو اسـتمرار الاحتـلال الإسرائيـلي لأراضي جنـوب لبنـان حتـى العـام ٢٠٠٠ الـذي تقـرّر فيـه سـحب الجيـش الإسرائيـلي منـه بصـورة أحاديّـة الجانـب.

حرب ١٩٨٢ والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية

فيمـا يخـص حـرب لبنـان ١٩٨٢ مـا زال أبـرز سـؤال مطـروح هـو: إلى أي حـدّ كان رئيـس الحكومـة الإسرائيليـة وقـت اندلاعهـا، مناحيـم بيغـن (الليكـود)، ضالعـاً في اتخـاذ القـرارات المرتبطـة بهـا؟ أم أن تلـك القـرارات جـرى اتخاذهـا مـن طـرف رؤسـاء المؤسسـة الأمنيـة وبالأسـاس وزيـر الدفـاع آنـذاك أريئيـل شـارون، ورئيـس هيئـة الأركان العامـة للجيـش الإسرائيـلي الجنـرال رفائيـل إيتـان، مـن خـلال الالتفـاف عـلى بيغـن وعـلى الحكومـة برمتهـا؟

ويمكـن أن ننمـذج عـلى هـذا الجـدل بمثالـين مـن تلـك الحـرب:

المثـال الأول مأخـوذ مـن كتـاب حـول عمليـة اتخـاذ القـرار في القيـادة الإسرائيليـة العليـا في أثنـاء تلـك الحـرب بعنـوان "سـلامة الجليـل في لبنـان" نـشر في العـام ٢٠١٧، وهـو مـن تأليـف شـمعون جـولان، مـن شـعبة التاريـخ في الجيـش الإسرائيـلي، ويسـتند إلى وثائـق أرشـيف الجيـش، وصـدر عـن منشـورات وزارة الدفـاع الإسرائيليـة، وشـعبة التاريـخ في الجيـش الإسرائيلي. ففـي هـذا الكتـاب ثمـة اعـتراف واضـح بـأن شـارون وضـع أهدافـاً للحـرب منـذ بدايتهـا ومـضى نحـو تنفيذهـا حتـى مـن دون انتظـار موافقـة الحكومـة، وربمـا رئيـس الحكومـة بيغـن، عليهـا. يقـرّ هـذا الكتـاب أيضـاً- مثلـه مثـل الدراسـة أعـلاه- بـأن الدافـع الأهـم للحـرب كان تدخّـل إسرائيـل في الحـرب الأهلية اللبنانيـة، بالإضافـة إلى تدمـير الوجـود الفلسـطيني المُسـلّح والناجـم عـن مغـادرة المنظمـات الفلسـطينية المسـلحة الأردن عقـب الصدامـات مـع الجيـش الأردنـي في العـام ١٩٧٠ (أيلـول الأسـود) وتموضعهـا في لبنـان ومخيمـات اللاجئـين الفلسـطينيين التـي أقيمـت في أراضي هـذا البلـد بعـد نكبـة ١٩٤٨. وينـوّه الكتـاب إلى أنـه في مطلـع ١٩٧٦ اتفقـت إسرائيـل مـع حلفائهـا مـن القـوى المارونيـة عـلى مدّهـم بالسـلاح وعـلى تدريـب ميليشـيات تابعـة لهـم، لكنهـا رفضـت التدخـل في الاقتتـال الداخـلي. وحـين سـعت سـورية للتدخـل في الحـرب الأهليـة في العـام نفسـه، وافقـت إسرائيـل عـلى هـذا التدخـل، بعـد وسـاطة أميركيـة، كونـه جـاء في تقديرهـا مـن أجـل دعـم حلفائهـا، وأساسـاً ضـد الفصائـل الفلسـطينية والقـوى الوطنيـة اللبنانيـة. وجـرى وضـع "خـط أحمـر" توافـق بموجبـه إسرائيـل عـلى وجـود عسـكري سـوري في المناطـق الواقعـة إلى الشـمال مـن خـط صيـدا- حاصبيـا، في مقابـل إقـرار سـورية بـ "حـق إسرائيـل في العمـل عسـكرياً في الجنـوب اللبنانـي بمـا في ذلك القيـام بطلعـات جويـة". لكـن في نيسـان ١٩٨١، كمـا جـاء في الكتـاب، طـرأ تغيـير تسـبّب بانهيـار هـذه التفاهمـات، وقـام السـوريون بنصـب بطاريـات صواريـخ أرض- جـو في البقـاع ممـا قلـص حريـة عمـل إسرائيـل وقدرتهـا عـلى العمـل ضـد الفصائـل الفلسـطينية. وخـلال شـهري أيـار وحزيـران وقعـت حـوادث تبـادل عنيـف لإطـلاق النـار عـلى الحـدود الشـمالية، شرع في أعقابهـا الجيـش الإسرائيـلي بالاسـتعداد لحـرب في لبنـان، حيـث خطـط الجيـش لتنفيـذ عمليـة عسـكرية معـدة مسـبقاً ("عمليـة أورانيـم الكبرى") تشـمل إجبـار القـوات السـورية عـلى الخـروج مـن لبنـان. وفي آب ١٩٨١ عـين أريئيـل شـارون في منصـب وزيـر الدفاع الإسرائيـلي، ورأى أن مجمـل المخاطـر التـي تتهـدّد إسرائيـل مـن الشـمال غـير محتملـة ولا بـد مـن شـنّ عملية عسـكرية واسـعة تكـون أهدافهـا القضـاء عـلى القـوات الفلسـطينية شـبه العسـكرية، وتصفيـة مـا وصـف بأنـه "الدولـة العرفاتيـة" التـي قامـت داخـل لبنـان، وإخـراج القـوات السـورية نهائيـاً مـن الأراضي اللبنانيـة، وإعـادة الاسـتقرار إلى لبنـان بواسـطة فـرض سـيطرة الحلفـاء في هـذه الدولـة والتوصـل معهـم إلى معاهـدة سـلام. في ٢ حزيـران ١٩٨٢ قـام مسـلحان مـن عنـاصر منظمـة أبـو نضـال بعمليـة اسـتهدفت سـفير إسرائيـل في بريطانيـا، شـلومو أرغـوف، أسـفرت عـن إصابتـه بجـروح بليغـة (تـوفي لاحقـاً متأثـراً بهـا في العـام ٢٠٠٣). وشـكّل هـذا الحـادث الـذي جـاء بعـد قصـف للمسـتوطنات الشـمالية بصواريـخ الكاتيوشـا واشـتباكات عنيفـة بالأسـلحة طـوال عـام كامـل، ذريعـة فوريـة لشـن الحـرب مـن جانـب إسرائيـل.

جـرى في نـص بيـان إعـلان الحـرب، الصـادر عـن الحكومـة الإسرائيليـة يـوم ١٩٨٢/٦/٦، التشـديد عـلى

في سياق متصل، رفع الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ السرية عن بحث تم إعداده قبل أكثر من ٢٠ عاماً من ذلك العام، وتم كشف النقاب فيه عن وجود نية إسرائيلية مسبقة لاحتلال بيروت والاصطدام بالقوات السورية في لبنان خلال حرب ١٩٨٢.

وجوب الامتناع عن مهاجمة الجيش السوري، حيث ورد فيه ما يأتي: "قرّرت الحكومة: (١) تكليف الجيش الإسرائيلي بمهمة إخراج جميع مستوطنات الجليل من مرمى نيران الإرهابيين المتمركزين، هم وقياداتهم وقواعدهم، في لبنان؛ (٢) اسم العملية: سلامة الجليل؛ (٣) في أثناء تنفيذ هذا القرار يجب الامتناع عن مهاجمة الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا؛ (٤) دولة إسرائيل ما زالت تتطلع لإبرام معاهدة سلام مع لبنان المستقل وسط المحافظة على وحدته الإقليمية".

في سياق متصل، رفع الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ السرية عن بحث تم إعداده قبل أكثر من ٢٠ عاماً من ذلك العام، وتم كشف النقاب فيه عن وجود نية إسرائيلية مسبقة لاحتلال بيروت والاصطدام بالقوات السورية في لبنان خلال حرب ١٩٨٢. وأشير في البحث إلى أن القيادة الإسرائيلية حينذاك، رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الدفاع أريئيل شارون، ورئيس هيئة أركان الجيش رفائيل إيتان، أخفوا ذلك عن الحكومة والمواطنين في إسرائيل. وأعد البحث ضابطان في الجيش الإسرائيلي هما المقدم مئير مينتس، الذي قُتل في غزة في العام ١٩٩٣، وضابط الاستخبارات العقيد المتقاعد إيتان كليمر، وكان بحثهما مصنفاً على أنه "سري للغاية"، ويؤكد مجددا على أن إسرائيل استعدت لاجتياح لبنان قبل وقت طويل من شن الحرب في حزيران ١٩٨٢.

يبدأ البحث الذي تناوله بالتحليل محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "هآرتس" أمير أورن (٢٠١٤/٥/٤) باستعراض خلفية تدخل إسرائيل في الشؤون الداخلية للبنان وبأن "إسرائيل وسّعت وعمّقت مساعدتها للمسيحيين في شمال لبنان وجنوبه بالتزامن مع صعود حزب الليكود إلى الحكم" خاصة بعد استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه عيزر وايزمان. وكان وايزمان قد لخص، في كانون الأول ١٩٧٩، هدف الحرب الرئيس التي ستشنها إسرائيل ضد لبنان بما يأتي: "كسر وجود المخربين (المقاتلون الفلسطينيون) في جنوب لبنان والمنطقة الساحلية". وأضاف أن الهدف الثانوي هو "التطلع إلى ربط الجَيب المسيحي الشمالي في منطقة جونية بمناطق الجنوب وعلى طول الساحل ومحاولة إقامة حكومة (لبنانية) مريحة لإسرائيل". وعلى الرغم من أن وايزمان لم يتطرق إلى الوجود العسكري السوري في لبنان، فإنه في أعقاب تعليماته بلور الجيش الإسرائيلي الخطة العسكرية المسماة بـ "أبناء الذوات" لاحتلال جنوب لبنان، في ظل توثق العلاقة بين إسرائيل والزعيمين المسيحيين الشابين بشير الجميل وداني شمعون. وأشار الباحثان مينتس وكليمر إلى أنه خلال العامين اللذين سبقا الحرب "لم يجر أي بحث على مستوى وزير الدفاع أو الحكومة حول أهداف الحرب أو العملية العسكرية في حال تطبيقها"، لكن "رئيس هيئة أركان الجيش وشعبة العمليات استغلا هذا الفراغ من أجل توسيع أهداف الحرب وتغيير سلم أولوياتها". وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٨١ وضع شارون أهدافه من الحرب وهي "القضاء على المخربين وقواتهم ومقرات قيادتهم العسكرية والسياسية"، وأشار الباحثان في هذا السياق إلى أن الوزراء الإسرائيليين لم يستوعبوا أن القضاء على القوات الفلسطينية لن يتم إلا من خلال القضاء على القوة المدفعية لدى الفلسطينيين، وذلك قبل الحديث عن ترحيل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورفاقه عن لبنان في إطار مخطط إسرائيل لإقامة "نظام جديد في الشرق الأوسط" يشمل إسقاط الحكم الهاشمي وإقامة دولة فلسطينية في الأردن. ووثق الباحثان قول شارون لرئيس هيئة أركان الجيش إيتان: "نحن نتحدث مسبقاً عن أن هذه (الحرب) تشمل بيروت"، وتم تخطيط الاجتياح بحيث يكون متدحرجاً لمواجهة أي رد فعل أميركي.

وكتب الباحثان أنه بعد دخول شارون إلى منصب وزير الدفاع في أعقاب انتخابات العام ١٩٨١ "دخلت

ياسر عرفات وسط المقاتلين في معركة التصدي للعدوان على بيروت في العام ١٩٨٢. (وكالات)

بيروت للمرة الأولى ضمن أهداف الحرب وكغاية للهجمات". ووصف الباحثان اللواء إيهود باراك الذي كان في حينه قائداً لشعبة التخطيط بأنه كان "تحت رعاية شارون وعميله" في هيئة الأركان العامة.

ونقل الباحثان عن شارون قوله لقادة الفرقتين العسكريتين ٣٦ و٩١، فرقة الجليل وفرقة الجولان، إن "الهدف الأساس الملزم هو دخول بيروت" وأنه "توجد لهدف التدمير (في الجنوب) انعكاسات تتجاوز تحقيق الهدوء في شمال الجليل، وهو التمكن من التحدث مع السكان الفلسطينيين في المناطق التي تخضع لسيطرتنا (في الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين لن يكون بالإمكان التوصل إلى حوار معهم طالما أنهم يخضعون لتهديد منظمات المخربين"، أي منظمة التحرير الفلسطينية.

وأضاف شارون، بموجب ما جاء في البحث، أنه "طالما توجد مقرات قيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهناك ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألف مقاتل في لبنان، فلن نتمكن من التوصل إلى حوار وتسوية مع عرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية) حول شيء يشبه خطة حكم ذاتي".

وكان شارون قد أعلن أمام ضباط في ٤ أيار ١٩٨٢، أي قبل شهر من بدء اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان، أنه "يجب أن نحاول درس إمكانية إيجاد واقع سياسي آخر في لبنان، في حال أصبح الجيش الإسرائيلي موجوداً في بيروت، وهذا ليس هدف العملية العسكرية الإسرائيلية، لكن إذا كان سيتم شنها فإن ثمة حاجة لدرس هذه الإمكانية". وأضاف شارون أن الجيش الإسرائيلي، الذي خطط للوصول إلى بيروت وطرد القوات السورية من لبنان خلال ٤ أيام، "سيضطر إلى البقاء في بيروت لتحقيق هذا الهدف مدة تتراوح بين ٣ و ٦ شهور على الأقل".

أمّا المثال الثاني فهو يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا. ومعروف أن إسرائيل ما زالت تحاول أن تنفض عن كاهلها أي مسؤولية مباشرة أو حتى أخلاقية عن اقتراف هذه المجزرة، بموازاة حرص زعمائها على إبداء "قدر كبير من الاشمئزاز منها"، من دون أن تجد أدنى غضاضة في هذه الانشطارية. لهذا الغرض استعانت أيضاً باستنتاجات لجنة تحقيق رسمية لتقصّي وقائع تلك المجزرة (لجنة كاهان) التي اقترفت مباشرة بعد يومين من مقتل بشير الجميّل وقيام الجيش الإسرائيلي بالانتشار في بيروت الغربية وفرض حصار على المخيمين، ومن أبرزها "عدم العثور على أدلة قاطعة تثبت ضلوع الجيش الإسرائيلي بصورة مباشرة في ارتكاب المجزرة". وحتى الذين لمحوا إلى هذه المسؤولية حصروا الأمر في مقاربة

خلص تسيبوري إلى القول إنه بنظرة ثانية كانت مجزرة صبرا وشاتيلا والحرب على لبنان عموماً بمثابة أكبر إثبات على أن الجنرالات يكذبون على المؤسسة السياسية.

مؤداها أن عسكر إسرائيل كذبوا على ساستها، ومن أبرز هؤلاء وزير الاتصال في حكومة مناحيم بيغن الثانية التي شنت تلك الحرب على لبنان، مردخاي تسيبوري. وأدلى تسيبوري، وهو ضابط عسكري سابق رفيع المستوى تولى الوزارة المذكورة بعد أن شغل منصب نائب وزير الدفاع، بعدة شهادات ومقابلات تركزت في قراءة وقائع الحرب، وما دار وراء كواليسها، وكانت أبرزها مقابلة مع صحيفة "معاريف" (٢٠١١/٦/٨). ولفتت الصحيفة إلى أن السكرتير العسكري لرئيس الحكومة بيغن أكّد، في نطاق مقابلة سابقة أجرتها معه، أن تسيبوري "كان الشخص الوحيد في حكومة بيغن الثانية (التي شنت الحرب على لبنان) الذي أدرك أن وزير الدفاع شارون ضلّل الحكومة، وجرّها عن طريق الخداع إلى قاع المستنقع اللبناني". وأضاف أن تسيبوري "لم يكف عن التحذير، وملأ الدُنيا صراخاً وزعيقاً، لكن تم إسكاته وتهميشه". وفيما يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا، كرّر تسيبوري في المقابلة معه ما كان قد قاله لدى إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية، وفحواه أنه في صبيحة اليوم الذي ارتُكبت فيه تلقى من المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" زئيف شيف (الذي اشترك لاحقاً مع محلل الشؤون العربية إيهود يعري في تأليف كتاب حول الحرب على لبنان بعنوان "حرب التضليل") معلومات مفادها أن "ثمة مجزرة تُقترف في صبرا وشاتيلا بعد أن سمحت إسرائيل لميليشيات الكتائب بالدخول إلى المخيمين"، فسارع لنقلها إلى وزير الخارجية إسحق شامير، الذي كان من المقرّر أن يلتقي في ظهيرة ذلك اليوم المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط موريس درايبر. ولدى سؤال شامير، من جانب لجنة التحقيق، عما فعله إزاء موقف كهذا زعم أنه نقل تلك المعلومات إلى الجهات المختصة، لكن تبيّن للجنة لاحقاً أنه لم ينقلها، وبموجب ما ذكر تسيبوري فإنه "تحاشى نقلها فقط بسبب خشيته من

الجيش الإسرائيلي في بيروت المحتلة. (وكالات)

أن يتدخل في شؤون العسكر". وبرأي تسيبوري لم يكن شامير الوحيد من بين زعماء إسرائيل في ذلك الوقت الذين تملكهم الذعر من التدخّل في شؤون العسكر، بمن في ذلك بيغن نفسه، الذي كان العسكر ولا سيما شارون "يتعاملون معه كما لو أنه مجرّد خرقة"، على حدّ تعبيره، بخلاف الصورة المرسومة له في أذهان الإسرائيليين، وبالتالي كان العسكر أشبه بالسيف المُصلت على الساسة. وروى تسيبوري أيضاً أنه عرف قبل شنّ الحرب على لبنان بكثير أن لدى العسكر مخططات ترمي إلى تغيير النظام السياسي في لبنان، وإلى القضاء على وجود منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه حذّر بيغن من احتمال إقدام أصحاب تلك الخطط على تنفيذها من خلال الالتفاف على الحكومة. وقال إن هذا الأخير استدعى كلاً من رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال رفائيل إيتان، وقائد الفرقة ٤٤٦ التابعة للمنطقة العسكرية الشمالية اللواء أفيغدور بن غال (يانوش)، لاستيضاح الأمر معهما، ونفى هذا الأخير ذلك جملة وتفصيلاً، وعندما أصرّ تسيبوري على أن المعلومات التي بحيازته تستند إلى حقائق لا إلى مجرّد تكهنات، بادر بيغن إلى إخراسه قائلاً: "إن جنرالات إسرائيل لا يكذبون"! وخلص تسيبوري إلى القول إنه

بنظرة ثانية كانت المجزرة والحرب على لبنان عموماً بمثابة أكبر إثبات على أن الجنرالات يكذبون على المؤسسة السياسية!

صبرا وشاتيلا: شهادات جديدة حول ضلوع إسرائيل

انطوت مناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمجزرة صبرا وشاتيلا، التي صادفت في أيلول ٢٠٢٢، على تقديم شهادات جديدة من جانب مسؤولين إسرائيليين عايشوا وقائعها تؤكد، وإن بشكل ضمنيّ، ضلوع إسرائيل في ارتكابها. ولا شكّ في أنها تنضاف إلى شهادات ووقائع تراكمت قبلها وتؤكد الأمر نفسه.

ولعلّ أبرز تلك الشهادات الجديدة شهادتان أدلى بهما كل من عاموس يارون، الذي كان في إبان ارتكاب المجزرة برتبة عميد، وأشغل منصب قائد الجيش الإسرائيلي في جبهة بيروت (قائد "الفرقة ٩٦")، واللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، الذي كان في ذلك الحين ضابطاً برتبة رائد في شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان"). وفعل كلاهما ذلك في سياق تحقيق أجرته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية ونشرته في ملحقها الأسبوعي يوم ١٠ أيلول ٢٠٢٢.

تذكر الصحيفة الإسرائيلية أن هدف الدخول إلى صبرا وشاتيلا، في إثر اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميّل، هو تطهيرهما من "المخربين الفلسطينيين"، وأنه من أجل تنفيذ هذه المهمة تم الاتفاق على إرسال ميليشيات الكتائب بقيادة إيلي حبيقة إلى المخيمين. وتضيف أنه في اليوم المُقرّر لهذا الدخول وقبل تنفيذه، عقد حبيقة اجتماعاً مع عاموس يارون وصف بأنه من أجل "إجراء تنسيق أخير".

وقال يارون في شهادته الجديدة التي أدلى بها إلى الصحيفة: "حدث ذلك بعد أشهر من اندلاع الحرب على لبنان (١٩٨٢) والتي بدأتها في منطقة صيدا وأنهيتها في بيروت. لم تكن الحرب سهلة لأن منطقة المعارك كانت إشكالية جداً فيها مواطنون لا علاقة لهم بالأمر، كذلك لأنه كانت فيها مجموعات مختلفة الواحدة عن الأخرى. فهناك سوريون وفلسطينيون- وكانوا أعداءنا الأساسيين- وهناك مسيحيون يمكن من جهة الاعتماد عليهم في القضايا الصغيرة فقط، لكن من جهة ثانية كانوا في القضايا الأخرى طابوراً

صورة تجمع أريئيل شارون مع بشير الجميل. (وكالات)

خامساً... كان من الممكن أن تجد نفسك في أوضاع إن لم يكن هذا مجدياً لهم، فسوف يغرزون سكيناً في ظهرك. أي أن هذا ليس جسماً يمكنك الاعتماد عليه مئة بالمئة، لكن هؤلاء كانوا شركاءنا، ونحن اخترناهم. فقد قررت الحكومة (الإسرائيلية) في حينه أنه يجب مساعدة الأقلية المسيحية في لبنان. وليس سرّاً (الآن) أنه كانت هناك نقاشات بشأن مدى الاستعانة بهم، وهل كان هذا صحيحاً أو غير صحيح؟ في نهاية المطاف رأينا أن التعاون لا يثمر نجاحات كبيرة. ربما كانت ثمة نجاحات أكبر في الحيّز الأمني، فهناك قدموا مساعدة ما. لكنني لا أعتقد أن التعاون مع الكتائب في بيروت أثبت نفسه، بل ممكن العكس. إن مجرد وجود المسيحيين في المنطقة ساعدنا في القتال والوصول إلى بيروت. وأنا استعنت بهم وفقاً لحاجاتي. فحين تصل إلى منطقة مثل بيروت وأنت بحاجة إلى القتال وسط سكان مدنيين وحولك من يساعدك، فهذا يوّفر لك دعماً، ولا يمكن تجاهل ذلك. وبالتالي فليس كل شيء أسود في هذا المجال، لكن من بنى أبراجاً من السلام خاب أمله. بنظري كانت هذه خيبة أمل معروفة مسبقاً. في جميع الأحوال بعد ثلاثة أشهر من الحرب أردت أن يسدّد المسيحيون الكمبيالة التي تعهدوا بها بأن يساعدونا في الحرب. لم أقصد أن نحارب معهم متكاتفين، لكن من وجهة نظري كان من الصحيح أن نرسلهم من أجل القيام بمهمات في مناطق معينة. في تلك المرحلة، حين كانت أمامي إمكانية الدخول إلى هذين المخيمين (صبرا وشاتيلا) مع الجيش

الإسرائيلي أو جعل الكتائب يدخلون بدلاً منا، فكرت: هل أريد الآن المزيد من الإصابات والخسائر؟ إذا كانوا يعربون عن استعدادهم للدخول لتنفيذ هذه المهمة فليدخلوا. وهذا كان الدافع".

ويتابع عاموس يارون: "إذا لم تخنّي الذاكرة فإن أمر إدخال الكتائب إلى المخيمين جاء من فوق. أنا لا أرمي المسؤولية على غيري، لأنه كان بوسعي أن آتي وأقول للضباط فوقي بأنني أعرف الكتائب وإن ارسلناهم فقد تحدث هناك أمور رهيبة. لكن الحقيقة أنه في تلك اللحظات لم أفكر بأن هذا ما سيحدث. واضح أنه لو كنت فكرت أن هذا ما سيحدث، لكنت دخلت بنفسي مع قواتنا أو كنت سأبقى في الخارج وأنتظر مرور أيام لرؤية ما يحدث في هذه المنطقة، لو كان هناك مخربون فعلاً ونحن مجبرون على الدخول. لكن لم أفكر ولو للحظة واحدة أنه ستقع هنا مذبحة".

وتكتب الصحيفة: في ساعات المساء أجرى يارون مع ضباطه اجتماعاً لتبادل المعلومات، ووفقاً لما قاله: "كنت في منطقة المخيمين في مبنى عالٍ يسيطر من ناحية الرؤية عليهما. ولم يكن أي منّا قد فهم بعد ما الذي يحدث في الداخل. وقام ضابط من شعبة التاريخ، بتسجيل ضابط من شعبة الاستخبارات وهو يقول: (دخل الكتائب اليوم [إلى المخيمين]. أنا لا أعرف أي مستوى من القتال يظهرون. من الصعب رؤية هذا بسبب الظلام الدامس... الانطباع هو أن القتال غير جادّ على نحو خاص. لديهم مصابون مثلما تعرفون، جريحان، واحد في الساق والثاني في اليد. تم إخلاء المُصابيْن بواسطة سيارة إسعاف تابعة لهم وهم كما يبدو حائرون بشأن ما ينبغي عمله بالسكان الذين سيجدونهم في الداخل. من جهة يبدو أنه ليس هناك مخربون في داخل المخيم، ومخيم صبرا فارغ. من جهة ثانية هناك نساء وأطفال وربما بعض المسنين وهم لا يعرفون بالضبط ماذا يفعلون بهم... ويبدو أنه كان لديهم قرار مبدئي بأن يركزوهم معاً. وهم يقودونهم إلى مكان ما خارج المخيم)".

وادعى يارون أنه منذ اللحظة التي بدأت تصل إليه أنباء تفيد أنه تجري هناك عمليات قتل أوقف الأمر بأسرع ما يكون.

لعلّ الخلاصة الأهم التي توصل إليها يارون في شهادته الجديدة هذه، أن ما فعله في تلك اللحظات جرى بقناعة تامة... "وكان من المهم، بالنسبة إليّ، أن ينفذ شخص آخر المهمة وليس جنود الجيش الإسرائيلي"، كما يؤكّد.

أما اللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، الذي كان في ذلك الحين ضابطاً برتبة رائد في شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان")، مثلما ذكرنا، فأكد في شهادته الجديدة لـ "معاريف"، أنه عاد وحذّر مرة بعد أخرى من التحالف مع الكتائب. وأضاف: "حتى يومنا هذا ينهش قلبي أنني لم أتمكن من تغيير الوضع، كنت ضابطاً صغيراً فعلاً في ذلك الحين لكن الجميع كانوا منغلقين، وكانت الخرتتة رهيبة. إن كل القصة مع الكتائب كانت، وأنا أستخدم كلمات لطيفة، خطأ رهيباً. لقد اجتمعنا مع حليف كان من الواضح أنه لن يقدّم لنا شيئاً سوى توريطنا".

ورداً على سؤال ما هو الأساس الذي استند إليه كي تستنتج بأنهم ليسوا حلفاء ملائمين؟، قال جلعاد: "لقد عملت أمام الكتائب في جميع القنوات الممكنة، العسكرية، والسياسية، والاستخباراتية. كتبت تقارير لكن رتبتي العسكرية كانت منخفضة وهذه كانت المشكلة. حتى اليوم لا أعرف ما إذا كان أريئيل شارون (وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت) قد قرأ التقارير التي كتبتها أم لا. لكن في إحدى المرات دعوني إلى مكتب رئيس قسم الأبحاث، وهناك قيل لي إن تقاريري استثنائية جداً وأنه لا يجوز أن أكتبها بشكل يعكس رأيي الشخصي. بالطبع كان بوسعهم أيضاً أن يبعدوني عن وظيفتي".

ويضيف جلعاد أن السوريين هم الذين قتلوا بشير الجميّل وكانوا تعهدوا بقتله. ويقول في هذا الشأن: "أذكر أنني كنت في مكتب بشير الجميّل حينما كان على قيد الحياة وتلقى مغلفاً أبيض مكتوب عليه BG (فهكذا أحب أن ينادوه). والمغلف الذي لم يكن على أوراق رسمية ونقل كما يبدو بواسطة مسؤولي اتصالات، كُتب عليه: (طالما أنك عشيقة للإسرائيليين سنتحمل هذا، لكن إذا تزوجت فستكون هناك أرامل)، أي إذا وقعت على اتفاق مع إسرائيل سوف نقتلك. وهذا ما حدث بالفعل". كما أكد جلعاد أن إيلي حبيقة كان متغطرساً كبيراً ووحشياً وفاسداً جداً، "وكان يبدو لي أشبه بقاتل بدم بارد، قادر على القيام بكل عمل مشين، حتى لو لم يكن من ورائه منطق عملاني. قاتل على حدود السادية،

قاتل خطير علينا أيضاً، لذا فلا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه".

في فترة اغتيال الجميّل، أُرسل عاموس جلعاد للتواجد في غرفة القيادة "بار- ليف" في بيروت. وحين وصل إلى المكان منعه البعض، كما يؤكد، من الدخول كونه يسبّب الكثير من المشاكل. ظل جلعاد في الخارج، وأشار إلى أنه انتابته مشاعر قاسية جداً في أعقاب ذلك. في وقت لاحق، جاء قائد المنطقة العسكرية الشمالية اللواء أمير دروري، ضابط استخبارات المنطقة والعقيد موشيه تسوريخ، اللذان عرضا فكرة إدخال الكتائب بدلاً من الجيش الإسرائيلي لـ "تطهير المخيمين". يقول جلعاد: "كانت لفكرة - من غير علاقة بالظروف العينية - صحيحة؛ لأنه بهذه الطريقة لا نهدّد جنود الجيش الإسرائيلي. لكن أنا أجبت بانفعال عاطفي وصرخت على ضابط الاستخبارات والجنرال: (هل جننتما؟ هذا أشبه بتركيبة كيماوية. ستقع هنا مجزرة). وحين قالا لي إن إيلي حبيقة هو الضابط، كان جوابي أنه مجرم دموي، وشخص وحشي ينكل ويعذب مجموعات سكانية بريئة ولا يجوز إدخاله". وتابع جلعاد: "بعد هذا اللقاء في مقر القيادة، اتصلت مباشرة بمقر شعبة الاستخبارات العسكرية في تل أبيب التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة مدّة ٧ أيام في الأسبوع. قلت إنني أريد أن أملي عليهم تقريراً وأن أضيف ملاحظات كي يكون واضحاً أن هذا تقرير حسّاس، من نوع التقارير التي تهم (كلاً من) رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ومساعد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، المسؤول عن قسم الأبحاث، وهو ضابط كبير بدرجة عميد. بعد وقت ما اتصلت مرة ثانية لأسأل: هل تمت معالجة الأمر بالحساسية التي ذكرتها، فقالوا لي نعم. لكنهم لم يعالجوا الموضوع".

بالنسبة إلى لجنة التحقيق الرسمية التي تقصّت وقائع المجزرة (لجنة كاهان)، فقد أعادت الصحيفة الإسرائيلية التذكير بأنها فحصت أداء رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن، ووزير الدفاع أريئيل شارون، ووزير الخارجية إسحق شامير، ورئيس جهاز الموساد ناحوم أدموني، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجنرال رفائيل إيتان، وقائد المنطقة العسكرية الشمالية اللواء أمير دروري، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اللواء يهوشواع ساغي، وقائد جبهة بيروت العميد عاموس يارون.

يقول عاموس جلعاد: "خلال عمل لجنة التحقيق مررت بوقت عصيب، كان الناس يخشون الاقتراب مني، لأن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اعتبرني مشكلة، في ضوء تقاريري عن الكتائب. بعد ذلك توجه إليّ رئيس قسم الأمن الميداني الذي قال لي: (حوّل إليّ الشهادات لفحصها في قسم الأمن الميداني)، فأجبت بأنه ليست لدي وثائق مكتوبة، باستثناء التقارير المكتوبة التي قدمتها في الوقت الفعلي. لقد أراد أن يفحص ما إذا كانت هناك أي حساسيات أمنية في شهادتي، لذلك سألت بسخرية: ما هي مشاكل الأمن الميداني عندما يكون الحديث عن المحكمة العليا؟ فهذه لجنة تحقيق رسمية، لديها صلاحية تلقي أي معلومات سرية، وفي النهاية هددني بالسجن مدة ١٥ يوماً إذا لم أطعه، لكن لم يكن لديّ أي توثيق، فقد كانت المحادثة شفهية".

ونوهت صحيفة "معاريف" بأنه خلال ارتكاب المجزرة، كان المحامي الإسرائيلي أوري سالونيم في نيويورك، وقد استعاد تلك الأيام على مسامعها قائلاً: "كنت ضيفاً لدى عزريئيل عيناف، الذي كان في الماضي مسؤول الاتصال اللاسلكي الرئيس (المخبر الرئيس) على سفينة إكسودوس. كان معنا أيضاً إيتان هابر، محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، وفجأة رأينا تقريراً في التلفزيون عن صبرا وشاتيلا. لم يخطر ببالي مطلقاً أن أياً من الأشخاص الذين أعرفهم عن كثب متورّط في هذا الأمر، ولم يخطر ببالي أيضاً أنني سأكون متورطاً في هذا الأمر". ولدى عودته إلى إسرائيل، أقيمت لجنة التحقيق، وتوجه إليه من كان ضابط فرقته السابق في سلاح المظليين عاموس يارون طالباً منه تمثيله. ويقول سالونيم: "كان من المهم أن أكون محامياً يُسمح له بالاطلاع على مواد سرية، وثانياً أن أكون ملماً بمجال لجان التحقيق، فأنا كنت محامياً جنائياً، وتعاملت مع ملفات كبيرة جداً في مجال الياقات البيضاء". وبرأيه "هناك فوارق كبيرة جداً تفصل بين المحكمة ولجان التحقيق، فالمحكمة تعمل وفقاً لصيغة منظمة للغاية من أحكام الأدلة وسلامتها. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أنه يجب عليك أن تشهد بصدق دائماً، وفي المحاكم، فإن من

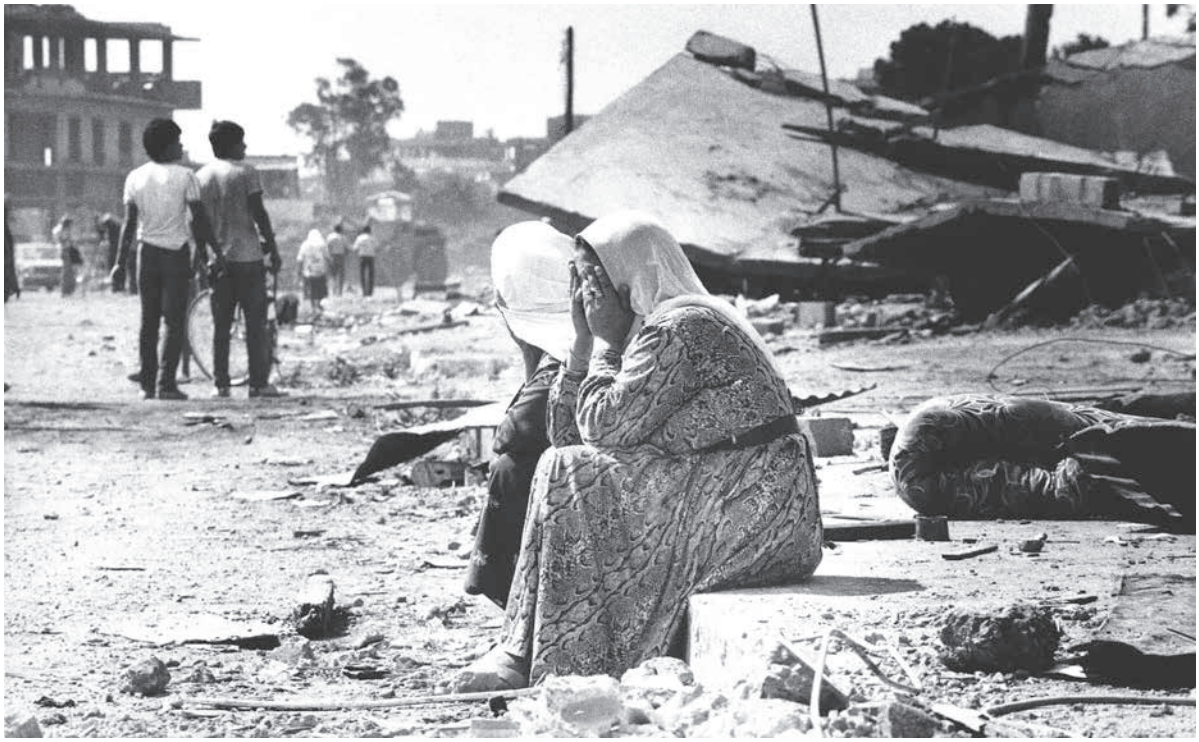

المجزرة. (أ.ب)

يحكم عليك هم قضاة محترفون فقط، ممن تكون مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم قانونية. بينما تتكون لجنة التحقيق العامة من قاضٍ واحد يترأس اللجنة، وسائر الأعضاء هم أشخاص مثلنا. لذلك فإن الآليات التي يتم الاستماع إليك من خلالها ليست بالضرورة قانونية. على سبيل المثال، عندما تستجوب شاهداً في المحكمة ممنوع أن ترشده. يجب أن تطرح سؤالاً وهو يجيب عليه. في المحكمة يُمنع الشاهد أيضاً من أن يروي شيئاً سمعه، فهذه شهادة سماعية. بينما لا يوجد شيء كهذا في لجنة التحقيق، حيث يمكن للشاهد أن يقول إنه كان في مكان معين وسمع أشياء معينة".

ونوّه سالونيم بأنه لم ترد أي شهادات من طرف ضحايا المجزرة، مشيراً إلى أن أصعب شيء واجهه هو أن هناك أشخاصاً لم يقولوا الحقيقة كاملة، أو لم يقولوها على الإطلاق، وذلك لأنه من الصعب للغاية في لجنة تحقيق "كشف الحقيقة"، بينما في المحكمة يكون الأمر أبسط. لهذا السبب ليس من المؤكد أيضاً أن الذين سمعوهم كانوا يعلمون أنهم يكذبون!

جنوب لبنان و"حرب الـ ١٨ عاماً"

تجدر الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي استمر في احتلال أراضي جنوب لبنان بعد حرب ١٩٨٢ مدة ١٨ عاماً وانسحب بعدها منه بصورة أحادية الجانب في أيار ٢٠٠٠ في إبان ولاية حكومة إيهود باراك (١٩٩٩-٢٠٠١).

على الرغم من مرور أعوام طويلة على ذلك، فإن هذا الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب ما زال موضع خلافات كبيرة في إسرائيل. ويؤكد المعارضون لهذه الخطوة أن "الانسحاب المتسرّع" في حينه لم يحل دون اندلاع حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦)، فضلاً عن أنه تسبّب بتفاقم خطر إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. في موازاة ذلك، فإن اليمين الإسرائيلي المتطرّف يرى أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان كان بمثابة هروب، لذا فقد أسفر عن تعاظم قوة حزب الله وازدياد تهديده للجبهة الإسرائيلية الداخلية.

وكثيراً ما تجري مقارنة هذا الانسحاب الأحادي بخطة الانفصال عن قطاع غزة التي نُفذت بشكل أحادي الجانب في العام ٢٠٠٥. وفي إحدى هذه المرات رأى المحاضر في شؤون الاستخبارات في المركز المتعدّد

في قراءة المحلل العسكري والسياسي عوفر شيلح، فإن الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان حتى العام ٢٠٠٠ كانت بمثابة "حرب منسيّة". وهو يؤكد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي شُنّت في حزيران ١٩٨٢، كانت آخر حرب يحقق الجيش الإسرائيلي انتصاراً عسكرياً وسياسياً فيها، على حدّ اعتقاده.

المجالات في هرتسليا، العميد في الاحتياط عاموس غلبواع، أن مقارنة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من جنوب لبنان بالانفصال من جانب واحد عن قطاع غزة تظهر أن هناك ثمانية قواسم مشتركة بين الحالتين ("معاريف"، ٢٤/٥/٢٠١٠).

وهذه القواسم المشتركة برأيه هي:

- أولاً، أدى كل من الانسحاب والانفصال إلى تعزيز قوة منظمة إسلامية راديكالية (حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان) من الناحيتين السياسية والعسكرية إلى درجة تحوّل كل منهما إلى تهديد حقيقي لإسرائيل؛
- ثانياً، ازداد تغلغل النفوذ الإيراني في كل من لبنان وغزة؛
- ثالثاً، انسحب الجيش الإسرائيلي في الحالتين من آخر شبر من الأراضي المحتلة؛
- رابعاً، لم يسفر انسحاب الجيش الإسرائيلي عن استقرار الهدوء لدى كل من الجانبين، علماً بأن الأوضاع في لبنان تبقى أفضل من الأوضاع في غزة؛
- خامساً، اضطرت فئات معينة من السكان إلى دفع ثمن باهظ جراء ذلك، والمقصود أفراد جيش لبنان الجنوبي والمستوطنون في "غوش قطيف"؛
- سادساً، اعتبر الانسحاب من لبنان وفي ما بعد من غزة، في نظر الفلسطينيين والعالم الإسلامي- العربي برمته، بمثابة انتصار العنف على المجتمع الإسرائيلي الضعيف؛
- سابعاً، أثبتت هاتان العمليتان للجمهور الإسرائيلي العريض أنه حتى في حال تقديم إسرائيل ما يرغب فيه خصمها كله فإنه سيبقى يطالب بالمزيد؛
- ثامناً، كان الانسحاب من جنوب لبنان والانفصال عن غزة محصلة قرار شخصي لكل من رئيسي الحكومة السابقين إيهود باراك وأريئيل شارون، لكن لم يحقق كل منهما أي ربح سياسي في حزبيهما.

مع ذلك - أضاف غلبواع - فإن ثمة فارقاً كبيراً بين الحالتين، ذلك بأن الانفصال عن غزة كان أحادي الجانب بصورة مطلقة فعلاً، في حين أن الانسحاب من جنوب لبنان كان بموافقة تامة من طرف الولايات المتحدة والدول الغربية والسكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وقد أقرّ هذا الأخير في ١٦ حزيران ٢٠٠٠ أن إسرائيل انسحبت بصورة كاملة من لبنان، وبذا فإنها أدّت دورها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وبكلمات أخرى يمكن القول إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان حظي بشرعية دولية غير قابلة للتأويل، وبناء على ذلك فإن قيام إسرائيل بعمليات عسكرية داخل الأراضي اللبنانية رداً على تعرضها لهجمات صاروخية أو غيرها حظي هو أيضاً بشرعية معينة، في حين أن الانفصال عن غزة لم يحظ باعتراف دولي، لذا فإن العالم كله ظل يعتبر إسرائيل قوة محتلة تتحمل المسؤولية الكاملة عن السكان المدنيين هناك.

وفي ضوء هذا، فإن العبرة المركزية المطلوب استخلاصها، في رأيه، هي أن أي انسحاب إسرائيلي في المستقبل من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) سوف يُمنى بالفشل الذريع إذا لم يكن مقروناً بالتوصل إلى تفاهمات دولية تتعلق به.

من ناحيته اعتبر المعلق السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إيتان هابر، الذي أشغل منصب مدير مكتب رئيس الحكومة السابق إسحق رابين، أن انسحاب الجيش الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب

لبنان كان بموجب قرار رسمي إسرائيلي واع، ولا يوجد في الوقت الحالي شخص عاقل في إسرائيل يبدو نادماً عليه. وقد نجم هذا القرار عن ازدياد الجدل في داخل إسرائيل بشأن ضرورة بقاء الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان جراء الثمن الدموي الذي تكبده هناك. وأضاف: لا بُدّ من القول إن بقاء الجيش الإسرائيلي مرابطاً في ما أسمي بـ "الحزام الأمني" (في جنوب لبنان) كان في حينه خطأ ارتكبه كل من شمعون بيريس وإسحق رابين وإسحق شامير. وطوال الفترة، التي بقي فيها الجيش مرابطاً هناك (١٨ عاماً)، كانت الأسئلة المطروحة هي: ما الذي نفعله في جنوب لبنان؟ وعمن يدافع الجيش الإسرائيلي هناك؟ وهل هو يدافع فعلاً عن المستوطنات الحدودية الشمالية؟ وقد تبين، في نهاية الأمر، أن الجنود الإسرائيليين كانوا يدافعون عن أنفسهم فقط، وأن كثيرين منهم دفعوا حياتهم ثمناً لذلك.

وخلص هابر إلى القول: إن الانسحاب من جنوب لبنان كان أمراً حتمياً، شأنه شأن الانسحاب من غزة ومستوطنات غوش قطيف. وعلى الرغم من أنه يمكن توجيه انتقادات كثيرة إلى إيهود باراك فإن قراره الانسحاب من جنوب لبنان كان قراراً صحيحاً وجريئاً ("يديعوت أحرونوت"، ٢٣/٥/٢٠١٠].

وفي قراءة المحلل العسكري والسياسي عوفر شيلح، فإن الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان حتى العام ٢٠٠٠ كانت بمثابة "حرب منسيّة". وهو يؤكد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي شُنّت في حزيران ١٩٨٢، كانت آخر حرب يحقق الجيش الإسرائيلي انتصاراً عسكرياً وسياسياً فيها، على حدّ اعتقاده. فقد انتهت تلك الحرب، التي أسميت "عملية سلامة الجليل"، بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، في أيلول ١٩٨٢. كما كانت آخر حرب يتم فيها تفعيل قوات عسكرية برية كبيرة من أجل احتلال أراض وإحراز هدف سياسي. مع ذلك فإن تلك الحرب كانت موضع خلاف سياسي كبير في إسرائيل. غير أن دوافع استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على "الحزام الأمني" في جنوب لبنان لم تكن، في حينه، منطوية على أي قيمة إستراتيجية محدّدة أو على أي دلالة تكتيكية. وقد قيل إن أهمية "الحزام" كامنة في منع قوات معادية من التسلل إلى إسرائيل، في حين أن مثل هذه القوات لم تكن موجودة في ذلك الوقت، أمّا في ما يتعلق بصواريخ الكاتيوشا فإن وجود "الحزام الأمني" لم يسفر عن وقفها قطّ، بل لم تُبذل محاولات من أجل وقفها أصلاً.

وفي رأي رئيس "مركز الحوار الإستراتيجي" في كلية نتانيا ونائب وزير الدفاع السابق إفرايم سنيه، فإن الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان عزّز قوة حزب الله وأضعف إسرائيل.

وكتب سنيه أنه أشغل في تلك الفترة منصب نائب وزير الدفاع، وكان من أشدّ المعارضين للانسحاب من جانب واحد، لكن لم يؤيده أحد في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، باستثناء عضو الكنيست عوزي لانداو من اليمين والوزير يوسي سريد من اليسار. أمّا في داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية فقد وقف على رأس المعارضين لهذا الانسحاب كل من رئيس هيئة الأركان العامة، شاؤول موفاز، وقائد المنطقة العسكرية الشمالية، غابي أشكنازي. وكانت معارضة سنيه راجعة إلى حقيقة أنه منذ طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، في خريف ١٩٨٢، فإن الذي أصبح يحارب إسرائيل بقوة آخذة في التعاظم من عام إلى آخر هو إيران بواسطة منظمة حزب الله التي أقامتها. وقد استطاع الجيش الإسرائيلي أن ينجح في هذه المواجهة، وأن يضمن الأمن الكامل لسكان المستوطنات الإسرائيلية الحدودية. لكن هذا النجاح كان له ثمن دموي، ذلك بأن معدل ما خسره الجيش الإسرائيلي سنوياً بلغ ٢٥ جندياً قتيلاً. غير أن قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمّل هذا الثمن أخذت بالتآكل، لا سيما على مدار الأعوام الأربعة التي سبقت الانسحاب من جانب واحد. ولا بُدّ من القول إن الزعامة السياسية الإسرائيلية لم تعد، منذ اغتيال رابين (في العام ١٩٩٥)، تمرّر رسائل واضحة إلى الجمهور العريض وإلى الجنود الإسرائيليين بأن الحرب ضد حزب الله باعتباره وكيلاً لإيران هي حرب عادلة ويجب الاستمرار فيها.

في موازاة ذلك أقيمت حركة "أربع أمهات" (وهي حركة لأمهات جنود في الجيش الإسرائيلي طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان) التي أسفر نشاطها عن جعل الاهتمام بالحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين يتصدّر جدول الأعمال العام في إسرائيل بدلاً من الأمن القومي. ولم تفهم القيادة الإسرائيلية في ذلك الوقت أن المعركة لم تدر على السيطرة على الأرض، بل كانت أول محاولة إيرانية لإلحاق هزيمة بإسرائيل بواسطة حرب العصابات. وقد أكد معارضو الانسحاب

مـن جانـب واحـد مـن جنـوب لبنـان أنـه في حـال تنفيـذ هـذا الانسـحاب فـإن حـزب اللـه سـيملأ عـلى الفـور الفـراغ الـذي سـيتركه الجيـش الإسرائيـلي وجيـش لبنـان الجنوبـي، وعندهـا سـيصبح مرابطـاً في الحـدود الشـمالية لإسرائيـل، وسـيحظى بموقـع مريـح لشـنّ هجمـات عـلى إسرائيـل. وهـذا مـا تأكـد بعـد سـتة أعـوام، في إبـان حـرب لبنـان الثانيـة في صيـف ٢٠٠٦. وقـد بلـغ عـدد القتـلى الإسرائيليـين في تلـك الحـرب سـتة أضعـاف معـدل عـدد القتـلى السـنوي خـلال آخـر الأعـوام التـي سـبقت الانسـحاب مـن جنـوب لبنـان. مـن ناحيـة أخـرى فـإن الانسـحاب الإسرائيـلي أحـادي الجانـب مـن جنـوب لبنـان أسـفر عـن أمريـن آخريـن بـرأي سـنيه: "أولاً، التفريـط بجيـش لبنـان الجنوبـي، الأمـر الـذي يعتـبر وصمـة عـار أخلاقيـة في جبـين إسرائيـل؛ ثانيـاً، بـثّ رسـالة ضعـف إلى جميـع المحيطـين بنـا، وثمـة مـن يقـول إن هـذه الرسـالة هـي التـي شـجعت الفلسـطينيين عـلى العـودة إلى طريـق العنـف". وختـم سـنيه: إن قـوة حـزب اللـه في لبنـان حاليـاً أصبحـت أضعـاف القـوة التـي كان يملكهـا في صيـف ٢٠٠٦، ولا شـك في أن إيـران سـتظل راغبـة في تفعيـل هـذه القـوة ضـد الجبهـة الإسرائيليـة الداخليـة في المسـتقبل ("هآرتـس"، ٢٠٢٠/٥/٢١).

عـلاوة عـلى كل مـا ذُكـر أعـلاه فـإن الانسـحاب الأحـادي الجانـب مـن لبنـان كان أيضـاً مناسـبة لجـدل حـادّ يتعلـق أساسـاً بالمقاربـة الأمنيـة التـي يتعـيّن عـلى إسرائيـل إتباعهـا في الجبهـة الشـمالية مـع لبنـان، وهـل يجـب أن تكـون مقاربـة هجوميـة، أو دفاعيـة في ضـوء تفاقـم خطـر الصواريـخ. وهـو جـدل يسـتحق أن تخصّـص لـه وقفـة مكانهـا ليـس هنـا.